مشكلات التعامل مع التقنية في المكتبات

(جامعة الفاتح "دراسة حالة")

د. علي محمد الدوكالي
كلية الآداب – جامعة الفاتح

أولاً: مقدمة منهجية:

مقدمة

تنشأ المكتبات الجامعية لتحيقي أهداف كثيرة، من علمية وتعليمية واجتماعية وثقافية وغيرها مما تسعى الجامعة إلى تحقيقها، وتعتبر المكتبة من أهم الأجهزة التي تعتمد عليها الجامعة في أداء رسالتها وفي تحقيقها لأهدافها.

وتخدم المكتبة الجامعية مجتمع الجامعة بكل عناصره، من طلبه المرحنة الجامعية الأولى، وطلبة الدراسات العليا، وأعضاء هيئة التدريس والباحثين والمتفرغين والعاملين بالجامعة، فضلاً عن امتداد خدماتها إلى خارج الجامعة.

وتحرص المكتبات الجامعية على توفير مصادر المعرفة وتقديم الخدمات المناسبة لترقى إلى المستوى المطلوب.

ونتعرض في هذا البحث لمكتبات جامعة الفاتح من حيث:-

1. النشأة والتطور.
2. الهيكل العام لمكتبات جامعة الفاتح.
3. موارد المكتبات الجامعية بجامعة الفاتح المادية والبشرية.
4. التقنية واستخداماتها ومشاكلها في مكتبات جامعة الفاتح.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن مكتبات جامعة الفاتح بالجماهيرية الليبية لـــم يهتم بها الاهتمام المطلوب لدرجة أن الميكنة أو الأتمتة أو إدخال الحواسيب لهذه المكتبات لم يتم بعد، وإن تم فإنه محدود، وأن هذه المكتبات لا تســتطيع تقــديم خدمات لمستفيديها. ولم تستطيع هذه المنشآت أن تقيم نوعاً من التعاون فيما بينها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقديم نموذج يمكن الاسترشاد بـــه عنـد البدء في إنشاء شبكة محلية لمكتبات جامعة الفاتح، وذلك من خلال دراسة الواقع المعاش لهذه المكتبات ووضع برنامج بديل ممثل في الشبكة التعاونية لمكتبـــات جامعة الفاتح.

تساؤلات الدراسة:

- ما هي الشبكة وأنواعها.
- ما هي أهداف ورسالة الشبكة المقترحة كنموذج لبقية الجامعات الأخرى بالجماهيرية الليبية ؟
- ما هي الخدمات التي يمكن أن تقدمها الشبكة ؟

- ما هو حجم العاملين في هذه الشبكة ؟
- ما هي مصادر التمويل لهذه الشبكة ؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي من خلاله تم وصف الظاهرة موضوع الدراسة وصفاً شاملاً، حيث تم التعرف على الوضع الراهن لمكتبات جامعة الفاتح والتعرف على جميع الحقائق والمعلومات المتعلقة بها وتحليل وتفسير المعلومات في ضوء متطلبات الدراسة، التي تم حصرها عليها من خلال أدوات جمع البيانات.

أدوات جمع البيانات:

قائمة مراجعة:

هي سجل بالأعداد أو بأجزاء من عمل تحت التجهيز تدون وفقاً لورودها، وهي أيضاً إحصاء بالمقتنيات يحتوي على معلومات ببليوغرافية وتنظيمية مختصرة[1].

قام الباحث بإعداد قائمة المراجع، وكان هدف الاستمارة معرفة الوضع الراهن لمكتبات جامعة الفاتح من حيث:

أ- المقتنيات.

ب- العلميات الفنية.

ج- الميكنة (الأجهزة والمعدات).

[1] . أحمد محمد الشامي وسيد حسب الله. المعجم الموسوعي لمصطلحات في المكتبات والمعلومات. الرياض: دار المريخ للنشر 1988،ص ص 237-238.

المفاهيم الأساسية:

المكتبة الجامعية:

هي مكتبة أو نظام مكتبات ينشأ ويدعم ويدار بواسطة الجماعة، لمقابلة احتياجات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا والباحثين عن المعلومات. وتدعيم العملية التعليمية والعلمية والبحث العلمي وبرامج وخدمات الجامعة.

شبكات المكتبات:

ارتباط عدد من المكتبات ومراكز المعلومات، البعيد عن بعضها البعض جغرافياً، بواسطة وسائل الاتصال عن بعد بهدف المشاركة في مصادر المعلومات التي تمتلكها هذه المكتبات لخدمة أكبر عدد من المستفيدين.

ثانياً: النشأة والتطور:

تأسست الجامعة الليبية عام 1955ف في مدينة بنغازي[1] وهي أُدم جامعة في ليبيا وبدأت هذه الجامعة بكلية الآداب والتربية بنغازي، ثم لحقت بها كلية العلوم في المقر الفرعي للجامعة بمدينة طرابلس سنة 1957ف وهي النواة الأولى لجامعة طرابلس والتي تحولت فيما بعد إلى جامعة الفاتح. ثم توالى إنشاء الكليات ففي سنة 1961ف تم إنشاء كلية الهندسة وفي سنة 1967ف ثم إنشاء كلية الزراعة وفي سنة 1972ف أنشئت كلية هندسة النفط والتعدين.

بعد قيام الثورة 1969/9/1ف تغير التعليم وتطور تطوراً كبيراً في فلسفته وأهدافه وبنائه الإداري. وكان ذلك وفقاً للتغير الذي طرأ على ليبيا في

[1] .المملكة الليبية "وزارة العدل - الجريدة الرسمية، 1/يناير/1956،ص3.

المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. حيث تم توزيع المؤسسات الجامعية على معظم مناطق الجماهيرية، وغية توفير الخدمات التعليمية للمـــواطنين، دون عناء أو تكلفة، سواء من قبل الدولة أو المتعلم نفسه[1].

وفي أغسطس 1973ف انقسمت الجامعة الليبية إلى جامعيتين مســتقلتين هما جامعة طرابلس ومقرها مدينة طرابلس وجامعة بنغــازي ومقرهــا مدينــة بنغازي. وفي سنة 1976ف تغير أسم الجامعين إلى قاريونس بنغازي والفــاتح طرابلس.

وكما هو الحال في أي مجتمع آخر تــأثرت المكتبــات الجامعيــة فــي الجماهيرية الليبية بالأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة. حيث ارتبط إنشاؤها بإنشاء الجامعات والكليــات الجامعيــة وبالتــالي تــأثرت بارتباطها بالتعليم الذي تأثر بدوره بأنشطة المجتمع الأخرى[2].

فبعد استقلال ليبيا 1951ف بخمس سنوات، تم إنشاء الجامعــة الليبيــة، وفي نفس العام أنشئت مكتبة الجامعة باسم مكتبة كلية الآداب. وكــان موقعهــا بمبنى الكلية، وقد بدأت بمجموعة صغيرة من الكتب العربية والأجنبية. حيث لــم يزد عددها عن ثلاثمائة كتاب تم إهداؤها للمكتبة مــن قبــل بعــض الأســاتذة والمثقفين. وسرعان ما نمت مجموعات المكتبة، الأمر الذي أدى إلى انتقالها إلى

[1] . عمر التومي الشيباني. "الأهداف التربوية التي ينبغي أن تسعى إلى تحقيقها التربية في ليبيا" مجلة كلية الآداب، ع1، (1972ف) ص20.

[2] . أحمد محمد الشامي وسيد حسب الله. المعجم الموسوي لمصطلحات في المكتبات والمعلومات. الرياض: دار المريخ للنشر 1988، ص ص 237-238.

مقر جديد متكون من طابقين. حيث لم يعد المقر الأول مناسباً نتيجة لكثرة المجموعات وتناميها، وكان الانتقال إلى هذا المقر سنة 1964[1].

ثم تبع ذلك إنشاء مكتبات للكليات المنشأة حديثاً بمدينتي بنغازي وطرابلس والتابعة للجامعة الليلية، ففي سنة 1957 تم إنشاء كلية العلوم في المقر الفرعي للجامعة الليبية بطرابلس وهو نفس العام الذي أنشئت في مكتبة كلية الاقتصاد بمدينة بنغازي. وفي سنة 1961 تأسست مكتبة كلية الهندسة بطرابلس وفي سنة 1962ف أنشئت مكتبة كلية الحقوق بنغازي والتي تغير أسمها سنة 1978ف إلى مكتبة كلية القانون. وفي سنة 1967 أنشئت مكتبة كلية الزراعة وألحقت بها مكتبتها.

وفي عام 1972ف أنشئت مكتبة كلية هندسة النفط والتعدين بطرابلس، وهو نفس العام الذي أنشئت في مكتبة كلية الطب البشري بمدينة طرابلس[2].

وانتشار المؤسسات الجامعية، يعني انتشار الخدمة المكتبية وتوزيعها وارتباطها بتوزيع الكليات الجامعية.

وبعد آن تم واكتمل بناء المدينة الجامعية الجديدة بقاريونس، انتقلت المكتبة إلى مقرها الحديث سنة 1974ف، وهو مبنى مصمم على أسس وظيفية ليتوسط المدينة الجامعية. حيث أنشئت المكتبة المركزية على أرض مساحتها ستة آلاف متر مربع (6000م^2) وتتكون من أربعة طوابق بمساحتها إجمالية قدرها

[1] . ابو القاسم احمد إسماعيل، "تعريف بالمكتبة المركزية لجامعية بنغازي "رسالة المكتلة"، ع1 ، س2(إبريل 1975) ص 4.

[2] . عثمان سعود. "المكتبات الأكاديمية في الجماهيرية و نظرة إلى مستقبل أفضل" مجلة العلوم الإنسانية. ع2 (نوفمبر 1991ف) ص435.

ستة وعشرون ألف متر مربع (26000م^2) مقسمة على الطوابق الأربعة، وقد روعي في الموقع آن يكون متوسطاً للكليات وأن يكون قريباً من مساكن الطلبة.

وتستوعب المكتبة أكثر من مليون مجلد، وتتسع لثلاثة آلاف طالب في وقت واحد. وفي كلف المبنى المبنى أربعة ملايين دينار ليبي.[1 2]

وكما هو الحال في أي مجتمع آخر تأثرت المكتبات الجامعية في الجماهيرية الليبية بالأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة. حيث ارتبط إنشاؤها بإنشاء الجامعات والكليات الجامعية وبالتالي تأثرت بارتباطها بالتعليم الذي تأثر بدوره بأنشطة المجتمع الأخرى.

ثالثاً: الهيكل العام لمكتبات جامعة الفاتح:

أنشئت أول إدارة للمكتبات والطباعة والنشر سنة 1975ف، عندما أصدر رئيس اللجنة الشعبية العليا بجامعة بنغازي، القرار رقم (55) لسنة 1975 بتشكيل مجلس للأشراف على المكتبات والطباعة والنشر بالجامعة، وقد ضم هذا المجلس كل من:

أ- رئيس اللجنة الشعبية العليا بالجامعة **رئيساً**

ب- رؤساء اللجان الشعبية وعمداء الكليات بالجامعة من ينوب عنهم **أعضاء**

ج- مدير إدارة المكتبات والطباعة والنشر **عضواً ومقرراً**

د- أمين المكتبة المركزية **عضواً**

ه- رئيس قسم المطبوعات والنشر **عضواً**

و- أمين مكتبة فرع البيضاء **عضواً**

---

[1] . أبو القاسم أحمد إسماعيل " المكتبة المركزية بين ماضيها وحاضرها" رسالة المكتبة" ع1 س5 (أبريل 1978) ص 20.

[2] . جامعة قاريونس. الدليل العام لجامعة قاريونس. بنغازي 1983/28، ص42.

وقد حددت مهام هذا المجلس في الأمور التالية:

أ- التنسيق بين المكتبة المركزية والمكتبات الفرعية بالجامعة، ووضع الخطط اللازمة لتزويد المكتبة بالكتب والدوريات.

ب- وضع السياسة التي تسير عليها المكتبات بالجامعة وكلياتها والمرافق التابعة لها.

وفي 1369/10/27و.ر أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم (207) لسنة 1369و.ر بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات. والتي حددت في اختصاصات الإدارة العامة للمكتبات بكل جامعة من جامعات الجماهيرية. وقد حدد القانون اختصاص الإدارة بتوفير الكتب والمراجع والدوريات والمجلات العلمية للجامعة وما في حكمها وتتكون الإدارة من التقسيمات التالية:

أ- **مكتب شئون المكتبات والتوثيق، ويختص بالآتي:**

1. متابعة ما يصدر من كتب في دور النشر المختلفة وتزويد مكتبات الجامعات بما يناسبها.
2. الاهتمام بالدوريات التعليمية ومتابعة ما يصدر منها.
3. تزويد مكتبات المفيدة في تطوير وتنظيم الخدمة المكتبية.
4. إعداد الإحصائيات عن حركة الكتاب في الجامعة.
5. الاهتمام بمعارض الكتب والاشتراك فيها والعمل على الاستفادة منها محلياً وخارجياً.
6. الأشراف على مخازن الكتب بالجامعات وكلياتها وأقسامها.

ب- مكتب الطباعة والنشر والتعريب والمجلات العلمية، وتختص بما يلي:

1. تنفيذ برامج التعريب في الجامعة.
2. الاهتمام بترجمة الكتب وتأليفها في الجامعة ومراجعة لجان التقديم.
3. متابعة حركة التأليف والنشر خارج الجامعة.
4. تأكيد دور الجامعة وأهميته في حركة التأليف والنشر والطباعة.
5. اقتراح المكافآت المالية لأعمال الترجمة والتأليف وفق اللوائح السارية.

ج- مكتب التوريد والتوزيع، ويختص بما يلي:

1. حصر الاحتياجات من الكتب والمراجع والدوريات العلمية.
2. القيام بكافة الإجراءات المتعلقة بتوفير احتياجات المكتبات من الكتب والمراجع والدوريات.
3. متابعة فتح الاعتمادات لتوريد الاحتياجات وأعمال التخليص الجمركي.
4. الاشتراك في المعارض المتعلقة بالكتب والدوريات مع الجهات التي تم توزيعها عليها.
5. توثيق كافة التوريدات من الكتب والمراجع والدرويات مع الجهات التي تم توزيعها عليها.

وعند المقارنة بين قرار جامعة بنغازي (قاريونس) رقم (55) لسنة 1975ف وقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (207) لسنة 1369و.ر (2001ف) نلاحظ أن قرار اللجنة الشعبية العامة به قصور من حيث عدم الاهتمام بالأمور الأخرى والجوهرية للمكتبات الجامعية والمتعلقة بالمبنى، سواء للمكتبة المركزية بكل جامعة أو مكتبة الكلية. أيضاً لم يهتم بالتأهيل والتدريب، حيث نجده أشار فقط إلى توفير الكتب والمراجع والدوريات والمجلات العلمية وما في حكمها.

ولو أتم المشرع الجانبين المبنى والتأهيل لأعطى الإدارات العامة للمكتبات في الجامعات أحقية الإشراف وبناء مكتبات جامعية عصرية.

وهذا ما نلمسه في جامعة الفاتح حيث الإدارة لا تشترط على المكتبات ببقية الكليات، والتي تتبع الكليات التابعة لها وليس للإدارة صلة بها غلا المساعدة في توفير أوعية المعلومات.

رابعاً: الوضع الراهن لمكتبات جامعة الفاتح:
الموارد (المادية والبشرية)

1. المباني:

إذا كانت الدارسة الجامعية في مفهوم التربية الحديثة هي مكتبة وأستاذ وطالب، فإننا لا نخطي الحساب إذا قلنا أن المكتبة تمثل ثلث العلمية التعليمية في الجامعة، أو هكذا ينبغي أن تكون، وأن نظام الدراسة بالجامعة لا يمكن أن يسير بشكل جيد بدون مكتبة[1].

من هنا وجب التخطيط المبكر للمكتبة وإعطائها أولوية لكي تتمشى مع العملية التعليمية بالجامعة، والذي حدث في الواقع التعليمي الجامعي في الجماهيرية الليبية، أن الاهتمام بالمكتبة يأتي في مؤخرة الأولويات لإدارة الكلية أو الجامعة، وهذا ما عايشه الباحث من 1976ف، عند إنشاء كلية التربية – سبها وتكاليفه بالإشراف على إعداد المكتبة بها.

[1] . محمد أحمد جرناز. تخطيط القوى العاملة في مجال المكتبات والمعلومات في ليبيا. جامعة القاهرة: كلية الآداب، 1996، ص 105 (رسالة دكتوراه).

فالمعايير الدولية[1] تشير إلى أنه ينبغي أن تكون مباني المكتبات الجامعية بحجم ونوعية مناسبة لاستيعاب مجموعة المكتبة، وأن توفر مساحة كافية للإفادة من المكتبة من جانب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والباحثين والموظفين. وينبغي أن يكون مبنى للمكتبة جذاباً ومصمماً بشكل هندسي، بحيث يزيد من فاعلية الاستخدام،ويتضمن العوامل المهيأة لظروف تلائم الحرارة والرطوبة والإضاءة والتهوية، كما ينبغي توفير أماكن مناسبة للقراء. وبطبيعة الحال ينبغي أن تكون المكتبات الجامعية تتوسط الجامعة وقريبة من أماكن تواجد مجموعات الطلبة والأساتذة[2].

وقد لاحظ الباحث عند زيارتها الميدانية لمكتبات جامعة الفاتح إن مكتبات الكليات تقع في أدوار من مباني غير معدة أصلاً كمكتبات باستثناء مكتبة كلية الكب البشري، ومكتبة كلية الزراعة، ومكتبة كلية الهندسة، ومكتبة كلية العلوم، ومكتبة كلية الآداب. أي أن خمس مكتبات من ثلاثة عشر مكتبة من المجموع الكلي لمكتبات جامعة الفاتح.

وإذا أشرنا إلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (207) لسنة 2001ف. السابق ذكره، نجد أن المشروع لم يعر مباني المكتبات الجامعية أي اهتمام، ولم يجد الباحث أي معيار تقام عليه المكتبات الجامعية أو تقاس به، من حيث المبنى والمقتنيات والخدمات والتأهيل.

1.Beverly lynch ed. (standards for university libraries) IFLA Journal, 13 (1987) 2 .p.124.

[2]. عبد اللطيف صوفي.المكتبات الحديثة مبانيها وتجهيزاتها. الرياض: دار المريخ للنشر، 1992، ص 62.

2- المقتنيات:

تعتبر من أهم العناصر المميزة لهوية المكتبة، كما أنها تعتبر أهم معايير الحكم على كفاءة المكتبة[1] وهذا يتطلب وضع سياسة واضحة خاصة بتنمية مقتنيات المكتبة وذلك لتحديد ما يمكن شراؤه وما لا يمكن من أوعية المعلومات بجميع أشكالها وأنواعها وبما تسمح به ميزانية المكتبة.

الاقتناء وبناء المجموعات:

بناء المجموعات في المكتبات الجامعي، يتأثر تأثراً مباشراً بنظام الجامعة ومستواها، وما تقدمه من دراسات عليا، وأبحاث معمقة والتخصصات والدرجات العلمية وعدد ونوع البرامج المقدمة من الجامعة[2].

وبناء على هذه العلاقات، فإن الجو المحيط بالبيئة الخاصة بالمكتبة الجامعية، يجب أن يحاط بعناية خاصة، وبالتالي فإن تخطيط بناء المجموعات، المحلي أو الإقليمي أو الدولي مهم، ويكون حيوياً للأجيال القادمة، وليس فقط لتلبية احتياجات المستفيد الحالي. وكلما كانت المقتنيات والمجموعات التي تمتلكها المكتبة تغطي جميع التخصصات التي تدرس في الجامعة كلما كانت الخدمات المقدمة للمستفيد أفضل وأكمل[3].

---

[1] . حشمت قاسم. مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات، ط3. القاهرة: مكتبة غريب، 1993، ص35.

2 Bonk, Wallace John And Rose Mary Magrill. Building Library Collection. 5th Ed. London: TAHE Scare Crew Press, Inc., 1979, p. 25,26.

3 Cicery, Jime Acqiustion In An On Electronic Age. Building The Foundation For Access Aufus 1995. Istanbug,Turky, P, 23.

وتطور نمو المقتنيات بتأثر بتطور ونمو الجامعة التابعة لها المكتبة بالدرجة الأولى، ثم يتأثر بظروف صناعة الكتاب والنشر في الدولة وربما في العالم ككل.

ولا يمكن بحال للمكتبة أن ترضي جميع احتياجات كل الفئات[1].

أما ما يخص مكتبات جامعة الفاتح، فعلى سبيل المثال لا الحصر، وصل محتوى مكتبات جامعة الفاتح سنة 1994، (228.987)، سنة 1998ف، (249.247)، وسنة 2003ف، (378.517). كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول رقم (1)

تطوير محتوى المكتبات جامعة الفاتح

التاريخ	مجموع المحتوى من الكتب
[2]1994	228.987
[3]1998	249.247
2003	378.518

ومن خلال الإجابة على السؤال الأول من قائمة المراجعة والمتعلق بالعدد الإجمالي للمقتنيات في المكتبات جامعة الفاتح من كل نوع من أنواع أوعية المعلومات، وجد الباحث أن العدد الإجمالي للكتب المقتناة محتوى(13) مكتبة بجامعة الفاتح هو (378.518) كما هو موضح في الجدول رقم(2).

[1] . حشمت قاسم. مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات. ط3. القاهرة: مكتبة غريب، 1993، ص 43.

[2] . علي محمد الدوكالي. الشبكة التعاونية للمكتبات الجامعية في الجماهيرية العربية الليبية: دراسة في الحاجة والاهداف وسبل التقنية (رسالة دكتوراه) جامعة القاهرة، كلية الاداب، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات. 1999ف، ص 89 90

[3] نفس المرجع السابق.

وقد أتضح للباحث التباين الكبير في حجم المقتنيات بين مكتبة وأخـــرى، خاصة عند مقارنة المحتوى بتاريخ الإنشاء.

فعلى سبيل المثال عند مقارنة محتوى مكتبة الزراعـــة بمحتـــوى كليـــة الهندسة القريبة منها في تاريخ الإنشاء نجد الفارق كبير خاصة في محتوى الكتب الأجنبية.

كذلك ظهر تباين في المحتوى بين المقتنيات باللغة العربية واللغة الأجنبية في بعض المكتبات ويرجع ذلك إلى أن اللغة الإنجليزية هي لغة التدريس بهـــذه الكليات.

ونحن نعلم وكما يؤكد حشمت قاسم، هناك ثلاثة مبادئ أساسية لتنمية المقتنيات:

أ- بقدر ما ينمو مجتمع المستفيدين يزداد تنوع احتياجات هؤلاء المستفيدين من الأوعية بشكل تناسبي.

ب- بقدر ما تتسع درجة تنوع احتياجات المستفيدين تزداد الحاجة إلـــى البـــرامج التعاونية لتقاسم الموارد.

ج- لا يمكن بحال المكتبة أن ترضي جميع احتياجات كل فئات المستفيدين فـــي مجتمعها بشكل كامل[1].

وعند الرجوع إلى قائمة المراجعة (الملحق رقم 1) السؤال الخامس مـــن المسؤول عن اختيار الأوعية تبين أن أعضاء هيئة التـــدريس بتســـعة مكتبـــات بالتعاون مع أمناء المكتبات بثمانية مكتبات يقومون باختيار أوعية المعلومات.

[1] . حشت قاسم، المرجع السابق، ص 39.

جدول رقم (2) محتويات مكتبات جامعة الفاتح

أولاً: الكتب

ر.م	أسم الكلية	كتب عربية	كتب أجنبية	المجموع
1	مكتبة كلية الزراعية	5315	29.500	34.815
2	مكتبة كلية العلوم	600	30.00	30.600
3	مكتبة كلية الهندسة	8438	57.691	66.129
4	مكتبة كلية الهندسة النووية	-	10.603	10.603
5	مكتبة كلية الطب البشري	-	42.000	42.000
6	مكتبة كلية الطب البيطري	500	6.250	6.750
7	مكتبة كلية الآداب	55.528	10.521	66.049
8	مكتبة كلية الإقتصاد	1600	-	1.600
9	مكتبة كلية التربية البدنية	2000	30	2.030
10	مكتبة كلية الفنون والأعلام	3.000	2.000	5.000
11	مكتبة كلية الصيدلية	-	112.296	112.296
12	مكتبة كلية القانون	1200	-	1200
13	مكتبة كلية طب الأسنان	030	600	630
	المجموع	**78.211**	**301491**	**379.702**

ثانياً: الدوريات

ر.م	أسم الكلية	دوريات عربية	دوريات اجنبية	المجموع
1	مكتبة كلية الزراعية	10	270	270
2	مكتبة كلية العلوم	60	*20.000	20.060
3	مكتبة كلية الهندسة	40	575	615
4	مكتبة كلية الهندسة النووية	-	250	250
5	مكتبة كلية الطب البشري	-	700	700
6	مكتبة كلية الطب البيطري	-	46	46
7	مكتبة كلية الآداب	220	250	470
8	مكتبة كلية الإقتصاد	12	8	20
9	مكتبة كلية التربية البدنية	-	-	-
10	مكتبة كلية الفنون والأعلام	-	-	-
11	مكتبة كلية الصيدلية	-	236	236
12	مكتبة كلية القانون	42	1	43
13	مكتبة كلية طب الأسنان	5	5	10
	المجموع	389	22331	22.720

ثالثاً: وسائل أخرى

ر.م	أسم الكلية	وسائل سمع بصرية	أطروحات	خرائط	صحف	نشرات	تقارير	أعمال مؤتمرات
1	مكتبة كلية الزراعية	-	189	8	2	-	-	-
2	مكتبة كلية العلوم	-	-	-	-	-	-	-
3	مكتبة كلية الهندسة	-	-	-	-	-	-	-
4	مكتبة كلية الهندسة النووية	-	-	-	-	-	-	-
5	مكتبة كلية الطب البشري	600	-	-	-	-	-	-
6	مكتبة كلية الطب البيطري	-	95	-	-	-	-	-
7	مكتبة كلية الآداب	-	1262	-	-	-	-	-
8	مكتبة كلية الإقتصاد	-	-	-	-	4	-	1
9	مكتبة كلية التربية البدنية	-	-	-	-	-	20	20
10	مكتبة كلية الفنون والأعلام	-	1	-	-	-	-	-
11	مكتبة كلية الصيدلية	-	-	-	-	-	300	-
12	مكتبة كلية القانون	-	229	-	-	-	-	-
13	مكتبة كلية طب الأسنان	-	-	-	-	-	-	-
المجموع		600	1.776	8	2	4	320	21

أما ما يخص شراء المقتنيات ، فالمكتبات الجامعية الليبية لـيس لـديها لائحة محددة لشراء مقتنيات، بل تختلف من مكتبة إلى أخـرى طبقـاً لحجمهـا والنظام الإداري المتبع فيها.

وكما يؤكد على الدوكالي[1] يأتي رؤساء الجامعات (أمناء الجامعات) على رأس السلطة العليا المخولين بشراء مقتنيات المكتبة، ثم يليهم في الأهمية عمداء (أمناء الكليات) اللجان الشعبية بالكليات، ويشارك مراقب عام المكتبات في بعض الحالات أو يخول بذلك.

أما ما يخص لجنة المكتبة المخولة بشراء المقتنيات نجد أن كل المكتبات الجامعية الليبية ليس بها لجان.

وتنص المعايير السعودية، على أنه يجب أن تقوم لجنة المكتبة بالجامعة بمساعدة المكتبة في شراء الاحتياجات، وتتكون هذه اللجنة مـن عميـد شـؤون المكتبات ومدير المكتبة وخمسة من أعضاء هيئـة التـدريس يمثلـون مختلـف الكليات[2].

إذا نظرنا إلى الجدول رقم (2) والخاص بحصر محتويات مكتبات جامعة الفاتح نلاحظ أن محتوى المكتبات الثلاثة عشر التي تمت دراستها قد وصل إلى (378.518) مجلد وإذا ما طبقت المعايير نجد أن هذا الرقم لا يعتد بـه خاصـة وأن جامعة الفاتح تعتبر أكبر جامعة في الجماهيرية من حيث عدد الطلاب حيث

[1] . علي محمد الدوكالي الحسناوي. الشبكة التعاونية للمكتبات الجامعية في الجماهيرية العربية الليبية، دراسة في الحاجة والأهداف وسبل التنفيذ (رسالة دكتوراه) جامعة القاهرة: كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات. 1999، ص 96.

[2] . عبد الله بن عيسى. المعايير الموحدة للمكتبات الجامعية في المملكة العربية السعودية. عالم الكتب، مج4، ع3 (أكتوبر 1983) ص 386..

وصل عدد طلبتها إلى (59.291) ألف طالب وعدد أعضاء هيئة التدريس بها وصل إلى (2231) عضو هيئة تدريس أضف إلى ذلك الموظفين وطلبة الدراسات العليا والمعيدين الذين وصل عددهم إلى (2384).

فعلى سبيل المثال لا الحصر مكتبة كلية الاقتصاد وصل محتواها إلى (1600) عنوان ومقارنة بعدد الطلاب وعدد أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا والباحثين والعاملين في الكلية فإن هذا الرقم لا يعتد به عند تطبيق المعايير.

وعند تطبيق المعايير السعودية أو الباكستانية والمتعلقة بالمحتوى نجد أن هذه المكتبة لا تعتبر في عداد المكتبات الأكاديمية حيث يفترض أن يصل عدد المحتوى إلى (150.000) كتاب.

وعدد الدوريات إلى (600) عنوان، مع الزيادة السنوية المتوقعة والمفترضة. لكي تنجح المكتبة في الوصول إلى أهدافها.

فمحتوى مكتبات جامعة الفاتح وكما هو موضح في الجدول رقم (2) نلاحظ إلى المحتوى لم يتطور كثيراً في الفترة من 94 إلى 98 مقارنة بعدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وأن المحتوى سنة 2003ف زاد بنسبة واضحة حيث بلغ المجموع (378.518) مجلد.

وعند الإجابة على السؤال الثاني والخاص بمن مخول بالاختيار أجابت مكتبتان بأن أمين المكتبة هو المخول وواحدة ربطته بإدارة المكتبات وأربعة مكتبات ربطته بأعضاء هيئة التدريس وأن ستة مكتبات لم تجب.

وأوضحت ثمانية مكتبات بأن مصادر الشراء من معارض محلية وسبعة أرجعته إلى الناشرين الخارجيين.

والسؤال الخامس في قائمة المراجعة والخاص بالمسؤول عن اختيار أوعية المعلومات، اتضح أن أعضاء هيئة التدريس لهم الدور الأكبر ثم يليهم أمناء المكتبات.

وعند التطرق إلى السؤال الثامن والخاص بالصعوبات التي تواجه المكتبات في شراء المقتنيات الأجنبية. أرجعتها إلى صعوبات مالية ثم تليها صعوبات إدارية وخمسة مكتبات أرجعتها إلى صعوبة الاتصال.

وتشير المعايير الدولية، إلى أهمية لجنة المكتبة خاصة في تقديم النصائح المتعلقة بأمور الميزانية، ويقع على عاتقها سياسة المجموعات واستخدامها[1].

يرى الباحث أن عدم وجود لجان بالمكتبات الجامعية الليبية يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم إدراك القائمين على إدارة هذه المكتبات بأهمية اللجنة، أو أن اللجنة ليست لها الفاعلية، حتى تجعل التواصل مع أمناء المكتبات ومدراء إدارات المكتبات الجامعية مستمراً أو ذا جدوى.

وعند الرجوع إلى المعايير السعودية (ثانياً): المجموعات نرى أنها حددت الآتي:-

1. يجب أن تحتوي المكتبة الجامعية على مجموعة أساسية لا تقل عن (130.000) مجلد، بالإضافة إلى المجموعات الأساسية.

[1] . الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات. "معايير المكتبات الجامعية" ترجمة ميسون جبيب حسو، عالم الكتب. مج1، ع2، (اغسطس 1989) ص 333.

2. يجب أن تحتوي المكتبة الجامعية على 25 مجلداً مقابل كل طالب في الجامعة كل سنة.
3. يجب أن تحتوي المكتبة الجامعية على 160 مجلداً مقابل كل عضو هيئة تدريس في كل سنة[1].

وتشير معادلة كلاب – جوردان إلى قياس مدى صلاحية تقنيات المكتبات الأكاديمية على أساس عدد ما تضمه من أوعية، إلا أن المواصفات القياسية المتاحة لا تعد أساساً مناسباً لتحديد الحد اللازم لتحقيق الحد الأدنى للصلاحية، فالحد الأدنى للحجم يتوقف على عدد كبير من المتغيرات التي تشتمل على عدد أعضاء هيئة التدريس وعدد الطلبة، وفئات الدارسين، والمقررات الدراسية وطرق التدريس، والمواقع الجغرافي لحرم الجامعة والموارد الأخرى المتاحة للمستفيدين من خدمات المكتبة[2].

ومقارنة بما هو متوفر بمكتبات جامعة الفاتح، نجد أنه من الصعب تطبيق هذه المعايير، واعتقد بأن الأمر يرجع إلى ظروف خاصة، لها علاقة بحداثة الدولة الليبية، والى البيئة المحيطة بالمكتبات الجامعية الليبية، ومن حيث دخول المجتمع الليبي ككل بعد قيام الثورة في مرحلة التحول المرتبطة بظروف المجتمع الصعبة، والتي ارتبطت بتأسيس البيئة التحتية للدولة.

فالمعايير التي يمكن أن تطبق على المكتبات الجامعية الليبية، هي المعايير الدولية (معايير IFLA)[3] المعيار الرابع الذي يشير إلى أنه:-

[1] . عبد الله صالح بن عيسى. المرجع السابق، ص 379.
[2] . حشمت قاسم. المرجع السابق، ص 397.
[3] . الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات، المرجع السابق، ص ص 331، 334.

1. ينبغي أن تغطي مجموعات المكتبة حاجة الجامعة من حيث الحجم والسعة.
2. ينبغي أن تتضمن مجموعة المكتبة المواد المرجعية الورقية، إضافة إلى مواد أخرى من المتوقع أن يطلبها الطلبة باستمرار أثناء دراستهم عند إعداد رسائلهم الجامعية ... الخ.

3. الموارد البشرية:

وتعني مجموع قطاعات المشتغلين (العاملين) في قطاع المكتبات والمعلومات. حيث يمثل العنصر البشري العامل الأساسي لنجاح إدارتها، إذ يتوقف هذا النجاح على مدى كفاءة هذا العنصر وقدرته على القيام بالوظائف الإدارية المختلفة. ولا تستطيع مكتبة من المكتبات – مهما بلغت مقتنياتها من الضخامة – أن تقدم خدمة فعالة للمستفيدين ما لم يتوافر لديها موظفين على مستوى عال من الكفاءة والتدريب[1].

وتقسم فئات العاملين في المكتبات إلى فئات مختلفة، تبعاً لأساس تتفاوت من دولة إلى أخرى، كما تختلف في بعض الأحيان داخل الدولة الواحدة، وذلك حسب نوعية المكتبة أو مركز المعلومات وحجم مقتنياتها وعدد العاملين بها، وقد قسم "حشمت قاسم" العاملين في مجال المعلومات إلى أربع فئات هي:

1. علماء المعلومات.
2. المهنيون.
3. المساعدون.
4. الفنيون.

[1] . حامد الشافعي محمد دياب، إدارة المكتبة الجامعية. (رسالة دكتوراه) جامعة القاهرة- كلية الآداب- قسم المكتبات والوثائق (د.ن) ص 111.

يرى الباحث أن الاهتمام بالتأهيل في مجال المكتبات والمعلومات بدأ متأخراً في الجماهيرية الليبية في الستينات من القرن الماضي على شكل دورات تدريبية في بنغازي وطرابلس.

فالمعايير الموحدة للمكتبات الجامعية السعودية[1]، وهي قريبة من واقعنا في الجماهيرية الليبية، حددت الأعداد المناسبة لتلبية حاجة رواد المكتبة، حيث يجب أن تكون الأعداد التالية من المتخصصين موجودة في المكتبة:-

1. (3) من المكتبيين المهنيين لكل (500) طالب. وذلك في حدود العشرة آلاف طالب الأول في الجامعة. أي أننا تحتاج لعدد (60) موظفاً مهنياً في مجال المكتبات كبنية أساسية إذا كانت الجامعة تخدم (10.000 طالب).
2. يجب أن يكون في المكتبة الجامعية (3) من المهنيين لكل آلف طالب، لما يزيد عن عشرة آلاف طالب وهذا يعني إذا كان بالجامعة على سبيل المثال (15) ألف طالب، فإننا نحتاج إلى (75) موظفاً في مجال المكتبات لهذا العدد.
3. يجب أن يكون في المكتبة (5) من المهنيين المكتبيين لكل (100) ألف مجلد.
4. يجب أن يكون في المكتبة الجامعية (2) من المهنيين المكتبيين لكل (5) آلاف مجلد يضاف إلى مجموعات المكتبة.

وعند الإشارة إلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (207) السابق ذكره، فإن الموارد البشرية وتأهيلها لم يشر إليه القرار.

[1] . عبد الله بن عيسى. "المعايير الموحدة للمكتبات الجامعية في المملكة العربية السعودية". عالم الكتب. مج 4، ع3، (أكتوبر 1983) ص 80.

وفي دراسات سابقة للباحث حول التأهيل والتدريب في الجماهيرية الليبية، وجد الباحث أن أقسام المكتبات بجامعات الجماهيرية، اعتبرت أقسام كلاسيكية كأي قسم أكاديمي، دون العناية بها وتغيير مناهجها لكي تتمشى مع المتغيرات العالمية والحاجة إلى خبراء وفنيين في تخصص المعلومات والمكتبات. وعلى سبيل المثال لا الحصر عند تقييم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة الفاتح، نجد الآتي:-

1. معظم إن لم يكن كل أعضاء هيئة التدريس لم يكونوا متخصصين في المكتبات و المعلومات (التخصص الجامعي الأول) حيث نجدهم قاديمين من تخصصات أخرى مثل التاريخ واللغة الإنجليزية والكيمياء و.....الخ.
2. منهج قسم المكتبات والمعلومات لم يطور ولم تتغير مواده ومفرداته منذ تاريخ تأسيسه 1976ف.
3. ليس بالقسم معامل خاصة:-

ا- معمل الفهرسة والتصنيف.

ب- معمل الوسائل السمعبصرية.

ت- معمل الحاسوب[1].

4. الدراسات العليا بالقسم، دراسة كلاسيكية لم تتغير على المستوى الأكاديمي الأول في المرحلة الجامعية، ويرجع ذلك إلى عدم وجود:

أ- مكتبة حديثة.

ب- معمل حاسوب مربوط بالشبكات العالمية سواء Internet أو Janet أو غيرها.

[1]. يوجد معمل وهو (مجموعة من الأجهزة التي لا تتمشى مع المتغيرات في التخصص).

5. التقنيات:

تقنية المعلومات ، ليست وليدة الصدفة، أو حدثاً آنياً. ولكنه بالنسبة للمكتبات وخدمات المعلومات يعتبر حديثاً إلى حد ما، وربما في بعض أنواع الأتمتة لا يتعدى الستينات من القرن الماضي، حينما أقبلت المكتبات ومرافق المعلومات على إدخال الأتمتة، وكان ذلك راجعاً إلى سببين كما يؤكد يونس عزيز (1994) وهما:-

1. لتحسين نوعية الخدمات، واستغلال أعلى نسبة من المعلومات المخزنة في المقتنيات لصالح القراء والبحث العلمي.
2. الإقلال من تكلفة خدمات المعلومات، ولو على المدى البعيد، والذي حققته المكتبات من جراء استخدام الأتمتة هو تحسين الإجراءات المكتبية أو الخدمات.

عند الرجوع إلى قائمة المراجعة (ثالثاً) الميكنة (الأجهزة والمعدات)، وأوضحت الإجابات عن السؤال الأول، أن (4) مكتبات بها حاسبات و (9) مكتبات ليس لديها حاسب.

وعند الإجابة على السؤال: لماذا لا تمتلك مكتبتك أجهزة حاسوب؟ أجابت (8) مكتبات بأن الأمر يرجع إلى مشكلات إدارية و (6) مكتبات أرجعته إلى مشكلات مالية و (4) أرجعته إلى مشكلات فنية.

وعند الإجابة على السؤال **II** والمتعلق بتاريخ إدخال التقنية أتضح أن سنة 1991 في بداية إدخال الحواسيب إلى بعض المكتبات الجامعية بجامعة الفاتح.

والإجابة على السؤال **III** – المتعلق بالدورات التدريبية المتقدمة عن استعمال الحاسوب أوضحت (6) مكتبات بأنها أعدت دورات و (7) مكتبات لم تعد دورات.

والإجابة على السؤال **IV** أوضحت (9) مكتبات بأنه لديها خطط مستقبلية لإدخال الميكنة و (3) أجابت بالنفي ومكتبة واحدة لم تعر الأمر أي اهتمام.

وعند رجوعي إلى دراسة سابقة حول الموضوع[1]، أتضح لي بأن المسئولين القائمين على الجامعات، والكليات لا يعتبرون المكتبة أي اهتمام، وبالتالي تأتي في آخر قائمة أولوياتهم وهذا يمثل خلل في البنية التعليمية أو القيادة الإدارية بالجامعات والكليات والمكتبات الأكاديمية. وهذا ما انعكس على تقدم الخدمات والتأهيل والتدريب وبالتالي مواكبة التطور والتقدم العلمي.

خامساً: الشبكة التعاونية لمكتبات جامعة الفاتح:

1. مفهوم الشبكة التعاونية لمكتبات جامعة الفاتح:

إن مفهوم الشبكة التعاونية لمكتبات جامعة الفاتح المفتوحة هو أساساً لربط مكتبات الجامعة والمشاركة في موارد المعلومات والتنسيق بين مكتبات الكليات. وتنسيق نشاط معالجة المعلومات وخدمات المعلومات على المستوى المحلي (كل مكتبة كلية على حدة) ومستوى الجامعة ككل من أجل تأمين وصول المستفيدين إلى المعلومات اللازمة.

[1] . علي محمد الدوكالي الحسناوي. الشبكة التعاونية للمكتبات الجامعية في الجماهيرية العربية الليبية، دراسة في الحاجة والأهداف وسبل التطبيق. مرجع سابق ص 116.

2. تعريف الشبكة التعاونية لمكتبات جامعة الفاتح:

يمكن تعريف الشبكة التعاونية على أنها شبكة تربط مكتبات كليات جامعة الفاتح وترسخ نوعاً من التعاون لخدمة حاجة المستفيدين من المعلومات عن طريق تقاسم الموارد بجميع فئاتها، المادية والبشرية والفنية، وستعمل على أتمتة نظم المعلومات لديها مع ما يتوفر لديها من موارد وبنى أساسية متاحة. لتمكين المستفيدين من الوصول مباشرة وبسرعة ويسر إلى المعلومات المطلوبة وفق سياسات متفق عليها.

3. مجال الشبكة التعاونية لمكتبات جامعة الفاتح:

مشروع الشبكة التعاونية المقترح يتضمن جهوداً تعاونية تتولاها الجامعة والكليات التابعة لها ومكتباتها وهي تتضمن تكاملاً على المستوى المحلي (داخل الجامعة) وهي نواة لشبكة المعلومات الجامعية الليبية، في إطار النظام الوطني للمعلومات.

4. مبررات إنشاء الشبكة التعاونية لمكتبات جامعة الفاتح:

بعد دراسة الوضع الراهن لمكتبات جامعة الفاتح، دراسة وافية استخدم فيها الباحث المنهج الوصفي التحليلي، تبين وجود مجموعة من المشاكل التي تعوق عمل المكتبات الأكاديمية بجامعة الفاتح والتي أعطت مبررات على ضرورة إنشاء شبكة تعاونية لمكتبات جامعة الفاتح. وأتضح آن المكتبات تشكو من صعاب عدة، كانت مبرراً لإنشاء الشبكة، ومن هذه الصعاب وجود قصور في الأمور التالية:-

1. المقتنيات:

معظم مكتبات جامعة الفاتح "عينة البحث" وهي ثلاثة عشر مكتبة، موزعة على كليات جامعة الفاتح، تعاني من قصور في المقتنيات، أولاً تلبي إحتياجات ومتطلبات المستفيدين (أعضاء هيئة التدريس + طلبة الدراسات العليا – المعيدين – الطلبة – الباحثين – الموظفين).

2. الخدمة المكتبية:

لم ترق الخدمة المكتبية إلى المستوى المطلوب وهذا يرجع إلى:-

أ- قلة الموارد المالية المخصصة للمكتبات.

ب- قلة العناصر البشرية المؤهلة والمدربة.

ت- انخفاض مستوى الخدمات.

3. خدمة المراجع:

لم تعر مكتبات جامعة الفاتح هذه الخدمة أي اهتمام، والدليل على ذلك عدم وجود أو تخصيص قاعة للمراجع في معظم المكتبات إن لم يكن كلها، ولم تتطور هذه الخدمة، ويرجع ذلك، في رأي الباحث، إلى عدم وجود العناصر المدربة أولاً التي بإمكانها القيام بهذا العمل، وثانياً عدم تخصيص ميزانية محددة لصرفها والحصول على المصادر والمراجع المطلوبة[1].

نستخلص من خلال الزيارات الميدانية لمكتبات جامعة الفاتح، ومن خلال المؤشرات المستخلصة من دراسة الوضع الراهن أنه:

[1] . علي محمد الدوكالي الحسناوي. المرجع السابق، ص 197,

1. لم تصل معظم المكتبات الجامعية بجامعة الفاتح، أن لم يكن كلها إلى المستوى المطلوب، الذي يمكنها أن تؤدي دورها كمكتبة أكاديمية تقوم بالأعباء المناط بها. سواء من حيث تقنياتها أو خدماتها أو علاقتها بعضها البعض. وهذا بدوره يعتبر أول مبرر للإسراع في إضافة الشبكة التعاونية للرفع بها إلى المستوى المطلوب.
2. القائمون على هذه المكتبات. فضلاً عن قلة عددهم، وأن كان بعضهم يحمل مؤهلات (تخصيص مكتبات ومعلومات) إلا أن الظروف المحيطة بهم (البيئة المعلوماتية) وإمكانياتهم العلمية والنفسية والاجتماعية لم تمكنهم من القيام بعملهم على الوجه الأكمل، وهذا أيضاً يعتبر مبرراً ثانياً للإسراع في قيام الشبكة المقترحة.
3. المسؤولون عن جامعة الفاتح وكلياتها، لم يدركوا بعد أهمية ودور المكتبة في الحياة اليومية للجامعة، حيث وجد الباحث أن معظم أو ربما كل المسؤولون أن صح القول لا يعيرون المكتبة والقائمين عليها أي اهتمام. بل تأتي المكتبة في آخر قائمة الأولويات أو الأهمية، وهذا مبرر ثالث يساعد في الإسراع لإقامة الشبكة التعاونية المقترحة.
4. اللجنة الشعبية لشئون الخدمات (الوزارة) في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لم تعر أي اهتمام للمكتبات الجامعية سواء من حيث:
5. تأهيل القائمين عليها.
6. دعمها مالياً وتخصيص ميزانية محددة لها ضمن بنود ميزانية الأمانة أو بنود ميزانيات الجامعات أو الكليات.

7. عدم تغطية النقص الكبير والملحوظ في تقنيات الاتصال والمعدات بالمكتبات الجامعية الليبية، وهذا بدوره يعتبر المبرر الرابع للإسراع في إقامة شبكة محلية بكل جامعة.
8. الدولة (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى) لم تضع سياسة واضحة أو ثابتة لمهنة المكتبات والمعلومات، والدليل على ذلك قلة التشريعات المنظمة للعمل المكتبي، وعدم تفعيل جمعية المكتبات الليبية والاهتمام بها ودعمها والرفع منها.

5. أهداف الشبكة التعاونية المقترحة:

تهدف الشبكة التعاونية لمكتبات جامعة الفاتح إلى مساندة الأهداف المرسومة لمكتبات الجامعة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:-

1. الهدف النهائي لمشروع الشبكة التعاونية، هو تحسين بدفق المعلومات وتبادلها بين المستفيدين (أعضاء هيئة التدريس – طلبة الدراسات العليا والمعيدين – طلبة الجامعة – الباحثين والموظفين) وكل من لديه الرغبة في الحصول على المعلومات.
2. تساهم الشبكة التعاونية في تدريب الكوادر البشرية وتأهيلها في التعامل مع التقدم التكنولوجي الذي طرأ على تقنية المعلومات، وهذا سيحسن البيئة الأكاديمية ويساعدها في تطوير مواردها (المادية – البشرية).
3. إقامة نظام آلي متكامل للمعلومات في جميع المجالات التي تغطي احتياجات مكتبات جامعة الفاتح، وما يتصل بها ويحقق لها شخصيتها المميزة لكي تتمتع بالقدرة على التكيف والتواؤم مع الأنظمة المشابهة محلياً وعربياً ودولياً وما وصل إليه التقدم في هذا المجال.

4. ستعمل الشبكة على انسجام التطورات في موارد المعلومات والحاسبات وقدرات الاتصال السلكية واللاسلكية بتحسن جميع ومعالجة وبث ونقل المعلومات بين مكتبات الكليات بجامعة الفاتح ومكتبات الكليات بالجامعات الليبية في سبيل تحسين وصول المعلومات إلى المستفيدين بشمول وكفاءة.

6. متطلبات ومواصفات الشبكة:

يعرف المتطلب "بأنه تلك الحاجة الواجب تحقيقها من قبل النظام الآلي الجديد" بينما تعرف المواصفة بأنها وصف لكيفية تحقيق هذه الحاجة. ويعرف كوربين[1] متطلبات النظام بأنها ما يجب على النظام أن يؤديه أو كيفية تصحيحيه لاستيعاب احتياجات المكتبة. كما يؤكد على ضرورة وضع كل متطلب (أو شرط) وأن تكون هذه المتطلبات مصنفة حسب أهميتها أما حتمية أو اختيارية ويسفر المتطلبات الحتمية بأنها المتطلبات الواجب تواجدها في النظام الجديد، أما المتطلبات المرغوب فيها، فهي متطلبات إضافية لها أهميتها ولكنها ليست شرطاً أساسياً في تقبل النظام والموافقة عليه.

1. المتطلبات العامة:

وهي المتطلبات التي توضح وتحدد الإطار العام للنظام الجديد المرتكز على الحاسب. وهذا النوع من المتطلبات دائماً يتعلق بمرونة النظام، وتوافقه مع نظم أخرى. وكيفية التحكم فيه وضبطه وتكاليفه.

[1] . كوربين، جون. تصميم نظم المعلومات المبينة على الحاسب الإلكتروني. ترجمة محمد أمان. الكويت: جامعة الكويت، 1985، ص 79.

2. المتطلبات الوظيفية:

أن يشتمل النظام على النظم الفرعية التالية وهي:

- نظام فرعي للتزويد.
- نظام فرعي لضبط الدوريات.
- نظام فرعي للفهرسة.
- نظام فرعي لضبط الشئون المالية والإدارية.
- نظام فرعي لضبط إجراءات الإعارة.
- نظام فرعي للتوثيق والميكروفيلم.
- نظام فرعي للمتابعة الفنية.
- نظام فرعي لاسترجاع المعلومات.

7. الموارد اللازمة لإقامة وتشغيل الشبكة:

يمكن تمييز ثلاث فئات لأنواع الموارد اللازمة لتشغيل الشبكة التعاونية المقترحة وهي: الموارد البشرية، الموارد المادية، والموارد المالية.

أ- الموارد البشرية:

. المؤسسات التي تتعامل مع المعلومات هي المكتبات ومراكز التوثيق ودور الوثائق والأرشيفات، وأن لكل واحدة من هذه المؤسسات سمات ووظائف وخدمات خاصة بها. عليه، فإن كلاً من هذه المؤسسات تحتاج إلى قوى بشرية خاصة بها أعدت إعداداً نظرياً وعلمياً من خلال برنامج تعليمي خاص.

من هنا تبين لنا أن برامج إعداد القوى البشرية يتطلب تدريس ثلاثة علوم رئيسية، هي: علم المكتبات، وعلم المعلومات والتوثيق، وعلم الوثائق (الأرشيف)[1].

ب- الموارد المادية: التجهيزات وتوفير مستلزمات الشبكة:

دراسة جدوى مبدئية:

تهدف دراسة الجدوى إلى معرفة وتحديد إمكانية استيعاب جامعة الفاتح ومكتباتها لهذا المشروع (الشبكة التعاونية المقترحة).

1. الدراسة الفنية:

وتتناول تحديد وحصر معدات الشبكة الرئيسية والمساعدة، من أجهزة حاسب عملاقة (Mainframe) وأجهزة حاسب مصغرة (Mini Computer) وحاسبات متناهية الصغر (Micro Computer) وآلات ومعدات مكلمة ومباني وإنشاءات ومرافق ووسائل ووسائط اتصالات ونقل، والتي ستستخدم في إنتاج وخدمة المعلومات. في حدود المبالغ المرصودة والمطلوبة لإنجاز هذا العمل حتى اكتماله ووصوله إلى مرحلة دوره المخرجات.

2. الدراسة المالية والاقتصادية:

وتهدف في المقام الأول إلى التحقيق من أن العائد على الاستثمارات المالية والفنية والبشرية الكلية للمشروع سيكون عائداً مناسباً لا يتجاوز تحديد الفرصة التمويلية (Cost Opportunity) في ظل ظروف التأكيد.

---

[1] . جاسم محمد جرجيس وآخرون. نحو نظام وطني للمعلومات، الموصل، المؤتمر لسابع للمعلومات. 14-1987/11/16، ص 46 (بحث غير منشور)

(عدم المخاطرة) وستستخدم أهم وأدق المؤشرات المتعارف عليها في هذا الشأن للحكم على الجدوى المالية والاقتصادية لمشروع الشبكة وهي:-

- معدل العائد المالي الداخلي.
- متوسط فترة الاسترداد (Pay Back period).

تسير الدراسة على التحليل الدقيق بغرض تقييم الوضع القائم حالياً في مكتبات جامعة الفاتح وتحديد إمكانية الإبقاء على الوضع الراهن أو إدخال أي نوع من التغيير سواء مرحلي أو كلي. وإمكانية تحقيق ذلك من خلال معرفة وتقييم إدخال التقنية الحديثة وفقاً لأدق وأفضل ما وصلت إليه التقنية المتقدمة عالمياً. وذلك لكي تكون مؤهلة للقيام بدور الإخراج المتميز للمعلومات المطلوبة من قبل المستفيدين وفي أي موقع من مواقع الشبكة التعاونية المفتوحة.

ولعل هذا المنهج سينتهي بنا إلى ضرورة أن تشمل الدراسة وعناصرها الأساسية على المكونات الرئيسية التالية:

1. الدراسة التسويقية:

وهي تلك الدراسة التي تؤكد على أن مكتبات جامعة الفتح، يمكن أن تستوعب مخرجات الشبكة محل هذه الدراسة. بالقدر الذي يسمح باستغلال الطاقة الإنتاجية لها بالكفاءة المطلوبة. وبما ينتهي بها إلى تحقيق القدر المطلوب، بل والمتميز من عائد على جملة الأموال المستثمرة في هذا المشروع.

ومن خلال دراسة الوضع الراهن لمكتبات جامعة الفاتح، فالدراسة التسويقية أوضحت إلى أن هناك عجزاً واضحاً في المقتنيات والخدمات المكتبية والعناصر البشرية المؤهلة.

أسفرت الدراسة الميدانية للسوق المتاح من تقنيات وموارد وعناصر بشرية بأنها محدودة أو لم تستغل الاستغلال الأمثل.

ولما كان الأمر كذلك. وكانت الحاجة ماسة لاستكمال البنيان العلمي والتعليمي والثقافي للجامعة، وفي أسرع وقت ممكن للمساعدة في أن نخرج أجيالاً متمكنة مستوعبة للمتغيرات التقنية والعلمية من خلال الحصول على أوعية المعلومات بجميع أشكالها وأنواعها، والتي يفترض إتاحتها للمستفيد. حيث أن الثابت والواضح لدى العاملين في هذا القطاع (مكتبات جامعة الفاتح) أنه هناك عجز كبير وواضح في المحتوى (بناء المجموعات) والخدمات والأيدي العاملة المدربة.

وكان هدف الباحث هو المساهمة في وضع تطور عملي مستمد من تجارب طبقت في العالم المتقدم (الولايات المتحدة الأمريكية – كندا – بريطانيا) وبعض دول العالم النامي في أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية.

ولقد يسرت هذه المهمة إلى حد كبير حجم الفجوة القائمة حالياً في هذا المجال داخل الجماهيرية الليبية، أتاحت ولا شك تشكيلة متوازية العوائد على مختلف الاستثمارات المالية المتوقع رصدها وتخصيصها لإقامة هذا المشروع. حيث أن تلك الفجوة تتسع لتشمل كافة كميات الجامعة. وهي متعددة الجوانب والأشكال بصورة يصعب تحديدها بشكل واضح، حتى نتناول فيما نتناوله المجالات الآتية على سبيل المثال لا الحصر:-

- المصادر والمراجع والكتب.
- الكتب العلمية.

- المجلات والدوريات العلمية المتخصصة.
- الجرائد والصحف المتخصصة.
- المطبوعات والنشرات و .... الخ.
- من هنا فالمجال كبير أمام المشروع لتحقيق الكثير من المكاسب المادية والمعنوية.

2. الدراسة الفنية لوحات الشبكة:

تكور تقنية المعلومات وصلت إلى درجة عالية من الدقة والكفاءة، من حيث قدرتها على التخزين وسرعتها ودرجتها العالية على الاسترجاع . وتوجد أنواع كثيرة من الحاسبات الحديثة، التي تتراوح من حسابات ضخمة إلى حاسبات صغيرة جداً، تصنيفها إلى الأنواع الرئيسية التالية[1].

1. الحاسبات العملاقة (Mainframe).
2. الحاسبات المصغرة (Mini Computer).
3. الحاسبات متناهية الصغر (Micro Computer).

ونحن لسنا بصدد الحاسبات من حيث مكوناتها ومهامها، ولكن الذي يهمنا هو معرفة النوع الذي تحتاجه الشبكة التعاونية المقترحة لمكتبات جامعة الفاتح.

والباحث من خلال تجربته الشخصية ودراسة الوضع الراهن لمكتبات جامعة الفاتح، ومعرفة القصور والضعف في هذه المكتبات – يرى الباحث – إقامة شبكة محلية بكل مكتبة من مكتبات الجامعة ومن ثم ربط هذه الشبكات المحلية بعضها البعض مكونة شبكة واحدة للجامعة.

[1]. زكي ابراهيم سلطان. نظام المعلومات واستخدام الحاسب الآلي. الرياض: دار المريخ للنشر، 1985، ص 90.

3.الموارد المالية:

يرى حشمت قاسم بأن هناك عاملين أولهما افتقار المكتبات ومرافق المعلومات للدعم على أساس التقدير الواعي لدورها الحيوي، وثانيهما عجز المكتبيين وأخصائي المعلومات أنفسهم عن تبرير احتياجاتهم من المخصصات المالية على أسس اقتصادية[1] .

فالتخطيط والدهم المالي الذي يتوفر للمكتبات ومرافق المعلومات هو الذي يحدد عادة مستواها وكفاءة خدمتها ومدى استجابات لمتطلبات روادها. فالدهم المالي القومي هو الذي يضمن للمكتبات تنمية مقتنياتها بما يلائم أغراضها، وهو الذي يؤكد إمكانية استقطاب الكوادر الفنية والمساعدات ذات الخبرة والكفاءة العالية. كما أن الدعم المالي هو الذي يحقق للمكتبات ومرافق المعلومات توفير المباني والأثاث والأجهزة الملائمة والتي تحقق لروادها الاستفادة القصوى. لهذه الأسباب كلها يعتبر التخطيط والدعم المالي من أهم عناصر بناء المجموعات والخدمة المكتبية.

وعند الإشارة إلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (207) لسنة 1369و.ر (2001ف) نجد أن المشرع أهمل تخصيص ميزانية لإدارات المكتبات.

بناء على ما تقدم، يرى الباحث ضرورة وضع ميزانية محددة لتطوير مكتبات جامعة الفاتح، لكي يتم الصرف من بنودها على متطلبات واحتياجات المكتبات، سواء على بناء المحتوى وزيادة المقتنيات، أو شراء الدوريات

[1] . حشمت قاسم. "نحو نظرية اقتصادية للمكتبات وخدمات المعلومات" (تمهيد ومراجعة كتب) مجلة المكتبات والمعلومات العربية. ع3، (يوليو 1987)، ص 126.

والوسائل السمعبصرية وبقية الأوعية. أو الصرف على التدريب والتأهيل، عليه نقترح الآتي:-

1. وضع ميزانية خاصة للمكتبات داخل بنود ميزانية الجامعة.
2. تعيين هيئة خاصة ممثلة عن كل كلية تشرف على صرف الميزانية.

الخاتمة:

من خلال استعرضنا للوضع الراهن لمكتبات جامعة الفاتح والذي أتضح لنا من خلال دراسات سابقة عن الموضوع في سنوات 1994ف، 1998ف، 2003ف. وما لمسناه من خلل ونقص في المقتنيات والمباني والعناصر البشرية والمعدات التكنولوجية المتطورة.

ومن خلال ما لمسناه من عدم اهتمام من المشرع لأهمية المكتبات الجامعية ودورها في العملية التعليمية، حيث تمثل ثلث البنية الأساسية للجامعة المتمثلة في الأستاذ والطالب ومن المكتبة والمعامل. وما لمسناه من عدم اكترث من إدارة الجامعة لأهمية المكتبات وخدماتها.

عليه، نرى الحاجة الملحة إلى إقامة شبكة محلية (LAU) بكل كلية ثم ربطها بشبكة للجامعة ككل (MAN) التي بدورها ستربط بشبكة المكتبات الجامعية (WAN)، الحلم الذي لم يتحقق بعد.